

مجلس نواب الشعب الموارد
11 ماي 2016
رمز الإدارة: / عدد

مشروع قانون

يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية

الفصل الأول:

يضاف إلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات باب رابع تحت عنوان الامتيازات الجبائية يتضمن الفصول من 63 إلى 77 مقسمة حسب أقسام كما يلي:

الباب الرابع
الامتيازات الجبائية

القسم الأول
الامتيازات الجبائية بعنوان الاستغلال

القسم الفرعي الأول
التنمية الجهوية

الفصل 63:

بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح كليا المداخيل أو الأرباح المتأتية من استثمارات الإحداث المنجزة بمناطق التنمية الجهوية من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات كما يلي:

- كليا خلال الخمس سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي بالنسبة إلى المجموعة الأولى من مناطق التنمية الجهوية،
- كليا خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي بالنسبة إلى المجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

تضبط قائمة الأنشطة داخل القطاعات المستثناة من الانتفاع بالطرح المذكور ومناطق التنمية الجهوية بمقتضى أمر حكومي.
الفصل 64:

بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يطرح من أساس الضريبة على الدخل ثلثي المداخل المتأتية من استثمارات الإحداث المنجزة بمناطق التنمية الجهوية بعد استيفاء مدة الطرح الكلي المنصوص عليها بالفصل 63 من هذه المجلة.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

وتخضع الأرباح المتأتية من استثمارات الإحداث المنجزة بمناطق التنمية الجهوية وكذلك الأرباح الاستثنائية المنصوص عليها بالفقرة I مكرر من الفصل 11 من هذه المجلة وحسب نفس الشروط وذلك بعد استيفاء مدة الطرح الكلي المنصوص عليها بالفصل 63 من هذه المجلة، للضريبة على الشركات حسب النسبة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 49 من هذه المجلة.

القسم الفرعي الثاني التنمية الفلاحية

الفصل 65:

بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات كليا خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي، المداخل أو الأرباح المتأتية من استثمارات الإحداث:

- في قطاع الفلاحة والصيد البحري،
- في أنشطة التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري وتكييفها،
- في أنشطة الخدمات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

وتضبط بمقتضى أمر حكومي أنشطة التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري وتكييفها وأنشطة الخدمات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري.

الفصل 66:

بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وللضريبة على الشركات، يطرح من أساس الضريبة على الدخل ثلثي المداخل المتأتية من إستثمارات الإحداث في قطاع الفلاحة والصيد البحري بعد استيفاء مدة الطرح الكلي المنصوص عليها بالفصل 65 من هذه المجلة.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات.

وتخضع الأرباح المتأتية من إستثمارات الإحداث في قطاع الفلاحة والصيد البحري وكذلك الأرباح الاستثنائية المنصوص عليها بالفقرة I مكرّر من الفصل 11 من هذه المجلة وحسب نفس الشروط وذلك بعد استيفاء مدة الطرح الكلي المنصوص عليها بالفصل 65 من هذه المجلة، للضريبة على الشركات حسب النسبة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 49 من هذه المجلة.

القسم الفرعي الثالث التصدير

الفصل 67 :

بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وللضريبة على الشركات، يطرح من أساس الضريبة على الدخل ثلثي المداخل المتأتية من التصدير كما تم تعريفه بالفصل 68 من هذه المجلة.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

وتخضع الأرباح المتأتية من عمليات التصدير كما تمّ تعريفها بالفصل 68 من هذه المجلة للضريبة على الشركات حسب النسبة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من الفقرة 1 من الفصل 49 من هذه المجلة.

الفصل 68 :

تعتبر عمليات تصدير:

1. بيع المنتجات والسلع المنتجة محليا وإسداء الخدمات خارج البلاد التونسية وإنجاز خدمات بالبلاد التونسية والتي يتم استعمالها بالخارج،

2. بيع سلع ومنتجات المؤسسات الناشطة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعات المعملية والصناعات التقليدية للمؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالفصل 69 من هذه المجلة وللمؤسسات المنتصبة بفضاءات الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ولشركات التجارة الدولية المصدرة كليا المنصوص عليها بالقانون عدد 42 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وذلك شريطة أن تدخل هذه السلع والمنتجات في مكونات المنتج النهائي المعد للتصدير،

3. إسداء الخدمات للمؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالفصل 69 من هذه المجلة وللمؤسسات المنتصبة بفضاءات الأنشطة الاقتصادية ولشركات التجارة الدولية المصدرة كليا المذكورة أعلاه في إطار عمليات مناولة والناشطة في نفس القطاع أو في إطار خدمات لوجستية تضبط بمقتضى أمر حكومي.

ولا تعتبر عمليات تصدير الخدمات المالية وعمليات التسويغ ومبيعات المحروقات والماء والطاقة ومنتجات المناجم والمقاطع.

الفصل 69 :

تعتبر مؤسسات مصدرة كليا المؤسسات التي تباع كامل سلعها أو منتجاتها أو تسدي كامل خدماتها خارج البلاد التونسية أو التي تنجز كامل خدماتها بالبلاد التونسية والتي يتم استعمالها بالخارج.

كما تعتبر مؤسسات مصدرة كليا المؤسسات التي تباع كامل منتجاتها أو تسدي كامل خدماتها طبقا لأحكام الفقرتين 2 و3 من الفصل 68 من هذه المجلة.

ويستوجب منح صفة المصدر الكلي بالنسبة إلى المؤسسات المحدثة ابتداء من غرة جانفي 2017 الإستجابة لمقتضيات الفصل 72 من هذه المجلة.

ويمكن لهذه المؤسسات بيع جزء من إنتاجها أو إسداء جزء من خدماتها بالسوق المحلية بنسبة لا تتعدى 30% من رقم معاملاتها للتصدير المحقق خلال السنة المدنية المنقضية. وبالنسبة إلى المؤسسات الجديدة تحتسب نسبة 30% على أساس رقم معاملاتها للتصدير المحقق منذ الدخول طور الإنتاج الفعلي.

ولا يؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب نسبة 30% المذكورة أعلاه رقم المعاملات المتأتي من إسداء خدمات أو إنجاز بيوعات في إطار طلبات عروض دولية تتعلق بصفقات عمومية أو بيوعات النفايات إلى المؤسسات المرخص لها من قبل الوزارة المكلفة بالبيئة لممارسة أنشطة التثمين والرسكلة.

ولا تخضع المداخل أو الأرباح المتأتية من بيوعات النفايات المذكورة للضريبة على الدخل أو للضريبة على الشركات.

وتضبط نسبة 30% باعتماد سعر خروج البضاعة من المصنع بالنسبة للسلع وبعتماد سعر البيع بالنسبة للخدمات وقيمة المنتج بالنسبة للفلاحة والصيد البحري.

وتضبط إجراءات إنجاز البيوعات وإسداء الخدمات بالسوق المحلية من قبل المؤسسات المصدرة كليا بمقتضى أمر حكومي.

القسم الفرعي الرابع أنشطة المساندة ومقاومة التلوث

الفصل 70 :

بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وللضريبة على الشركات، يطرح من أساس الضريبة على الدخل ثلثي المداخل للمتأتية من :

- إستثمارات الإحداث التي تنجزها مؤسسات العناية بالطفولة ورعاية المسنين والتربية والتعليم والبحث العلمي ومؤسسات التكوين المهني ومؤسسات الإنتاج والصناعات الثقافية والتنشيط الشبابي والترفيه والمؤسسات الصحية والإستشفائية وإستثمارات إحداث مشاريع السكن الجامعي الخاص. وتضبط الأنشطة المعنية بمقتضى أمر حكومي.

- إستثمارات الإحداث التي تنجزها المؤسسات التي تختص في جمع أو تحويل أو معالجة الفضلات والنفايات.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

وتخضع الأرباح المتأتية من إستثمارات الإحداث في أنشطة المساندة ومقاومة التلوث المذكورة أعلاه وكذلك الأرباح الاستثنائية المنصوص عليها بالفقرة I مكرر من الفصل 11 من هذه المجلة وحسب نفس الشروط، للضريبة على الشركات حسب النسبة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 49 من هذه المجلة.

القسم الفرعي الخامس المؤسسات جديدة الإحداث

الفصل 71 :

1) بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح المؤسسات من غير تلك الناشطة في القطاع المالي وقطاع الطاقة والمناجم وقطاع البعث العقاري وقطاع الاستهلاك على عين المكان والقطاع التجاري ومشغلي شبكات الإتصال، نسبة من أرباحها أو مداخيلها المتأتية من الاستغلال للأربع سنوات الأولى للنشاط، تحدد كما يلي :

- 100% بالنسبة إلى السنة الأولى،
- 75% بالنسبة إلى السنة الثانية ،
- 50% بالنسبة إلى السنة الثالثة ،
- 25% بالنسبة إلى السنة الرابعة.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

2) بصرف النظر عن أحكام الفصل 72 من هذه المجلة، يطبق الطرح المنصوص عليه بالفقرة 1 أعلاه على الأشخاص المشار إليهم بالفصل 44 مكرر وبالفقرة II من الفصل 22 من هذه المجلة الذين يختارون الخضوع للضريبة على الدخل حسب النظام الحقيقي طبقا لأحكام هذه المجلة على مداخيلهم المتأتية من الاستغلال وذلك خلال أربع سنوات

إبتداء من السنة التي يتم فيها اعتماد المحاسبة لضبط قاعدة الضريبة. ويستوجب الانتفاع بهذه الأحكام أن يكون النظام الحقيقي نهائيا ولا يمكن الرجوع فيه.
الفصل 72:

تطبق أحكام الفصول 63 و 65 و 70 و 71 من هذه المجلة على المؤسسات المتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار ابتداء من غرة جانفي 2017 في إطار إنجاز استثمارات إحداث.

ولا تطبق أحكام هذه الفصول على المؤسسات المحدثة في إطار عمليات إحالة أو تبعا لتغيير الشكل القانوني للمؤسسة أو المكوّنة بين أشخاص يمارسون نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة المحدثة و المعنية بالامتياز.

ويستوجب الانتفاع بأحكام هذه الفصول بالنسبة إلى الاستثمارات المذكورة أعلاه الاستجابة للشروط التالية:

- إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط طبقا للترتيب الجاري بها العمل،
- تحقيق هيكل تمويل للاستثمار يتضمن نسبة دنيا من الأموال الذاتية طبقا للترتيب الجاري بها العمل،
- إرفاق التصريح السنوي بالضريبة بشهادة مسلمة من المصالح المختصة تثبت الدخول طور النشاط الفعلي.

القسم الثاني
الامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار
صلب المؤسسة

الفصل 73 :

بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح الأرباح المعاد استثمارها صلب الشركات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالفصل 69 من هذه المجلة من قاعدة الضريبة على الشركات وذلك في حدود الربح الخاضع للضريبة.

ويستوجب الانتفاع بأحكام هذا الفصل الاستجابة للشروط التالية:

- أن ترصد الأرباح المستثمرة في حساب احتياطي خاص للإستثمار بخصوص الموازنة قبل إنتهاء أجل إيداع التصريح النهائي بعنوان أرباح السنة التي تم فيها الإنتفاع بالطرح وأن يتم إدماجها في رأس مال الشركة في أجل أقصاه موفى سنة تكوين الاحتياطي،
- أن يرفق التصريح بالضريبة على الشركات ببرنامج الإستثمار المزمع إنجازاه، وبالتزام المنتفعين بالطرح بإنجاز الإستثمار في أجل أقصاه موفى السنة المالية لسنة تكوين الاحتياطي،
- أن لا يقع التفويت في الأصول المتعلقة بهذا الإستثمار قبل نهاية السنتين الماليتين لسنة الدخول في طور الإنتاج الفعلي،
- أن لا يتم التخفيض في رأس المال لمدة الخمس سنوات المالية لتاريخ الإدماج باستثناء حالة التخفيض لاستيعاب الخسائر.

تطبق أحكام هذا الفصل على الأرباح المحققة إلى غاية 31 ديسمبر 2025.

القسم الثالث

الامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الإستثمار
في رأس المال الأصلي

القسم الفرعي الأول

التنمية الجهوية والتنمية الفلاحية

الفصل 74:

بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح كليا المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس المال الأصلي للمؤسسات المنصوص عليها بالفصلين 63 و 65 من هذه المجلة من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات وذلك في حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة.

القسم الفرعي الثاني
التصدير والقطاعات ذات الأولوية

الفصل 75:

مع مراعاة أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح كليا المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس المال الأصلي للمؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالفصل 69 من هذه المجلة وللمؤسسات الناشطة في القطاعات ذات الأولوية وذلك في حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة.

وتضبط قائمة القطاعات ذات الأولوية بمقتضى أمر حكومي.

الفصل 76 :

يستوجب الانتفاع بأحكام الفصلين 74 و 75 من هذه المجلة الاستجابة للشروط التالية:

- مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.
- أن تكون الأسهم أو المنايات الاجتماعية جديدة الإصدار.
- أن لا يتم التخفيض في رأس المال المكتتب لمدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي تم فيها تحرير رأس المال المكتتب باستثناء حالة التخفيض لاستيعاب الخسائر،
- أن يرفق المنتفعون بالطرح التصريح بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات بشهادة تحرير لرأس المال المكتتب أو ما يعادلها.
- عدم التفويت في الأسهم أو في المنايات الاجتماعية التي خولت الانتفاع بالطرح قبل موقى السنيتين المواليتين لسنة تحرير رأس المال المكتتب.
- عدم التخصيص ضمن الاتفاقيات المبرمة بين الشركات والمكتتبين على ضمانات خارج المشاريع أو على مكافآت غير مرتبطة بنتائج المشروع موضوع عملية الاكتتاب.

- رصد الأرباح أو المداخل المعاد استثمارها في حساب خاص بخصوم الموازنة غير قابل للتوزيع إلا في صورة التفويت في الأسهم أو في المنايات الاجتماعية التي خولت الانتفاع بالطرح وذلك بالنسبة إلى الشركات والأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

القسم الفرعي الثالث

شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية
والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية

الفصل 77:

- I- مع مراعاة الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح من قاعدة الضريبة المداخل أو الأرباح المكتتبة في رأس مال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية المنصوص عليها بالقانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار أو الموظفة لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية، التي تستعمل، قبل انقضاء الأجل المحدد بالفصل 21 من نفس القانون، رأس المال المكتتب والمحزر أو المبالغ الموظفة لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية من غير المتأتية من مصادر تمويل أجنبية أو من موارد من ميزانية الدولة، في الاكتتاب في أسهم أو في منايات اجتماعية أو في رقاغ قابلة للتحويل إلى أسهم طبقا للحدود والشروط المنصوص عليها بالفصل 22 من نفس القانون، التي تصدرها المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية المنصوص عليها بهذه المجلة بعنوان إعادة الاستثمار. ويتم الطرح في حدود المبالغ المستعملة فعليا من قبل شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية طبقا لأحكام هذه الفقرة ودون أن يتجاوز الدخل أو الربح الخاضع للضريبة.

ويتم طرح المبالغ المستعملة فعليا من قبل شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية طبقا لأحكام هذه الفقرة في حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة وبصرف النظر عن الضريبة الدنيا المنصوص عليها أعلاه في صورة استعمال الشركة المذكورة لرأس المال المكتتب والمحزر أو للمبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية، من غير المتأتية من مصادر تمويل أجنبية أو من موارد من ميزانية الدولة، في الاكتتاب في الأسهم أو في المنايات الاجتماعية أو في الرقاغ القابلة للتحويل إلى أسهم المذكورة أعلاه التي تصدرها المؤسسات المنصوص عليها بالفصلين 63 و 65 من هذه المجلة.

ويستوجب الانتفاع بالطرح المنصوص عليه بهذه الفقرة الاستجابة للشروط التالية :

- إرفاق التصريح السنوي بالضريبة بشهادة مسلمة من قبل شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية تثبت استعمال الشركة المذكورة لرأس المال المحرر أو للمبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية طبقاً لأحكام هذه الفقرة،
- عدم سحب المبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية والموافقة للمبالغ المستعملة طبقاً لأحكام هذه الفقرة لمدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة استعمالها،
- عدم تخفيض شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية في رأس مالها لمدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة استعمالها لرأس المال المحرر طبقاً لأحكام هذه الفقرة باستثناء حالة التخفيض لاستيعاب الخسائر،
- مسك محاسبة طبقاً للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

-II يطبق الطرح المنصوص عليه بالفقرة I من هذا الفصل في نفس الحدود على المداخل أو الأرباح المكتتبة والمحررة في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بالفصل 22 ثانياً من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستعمل موجوداتها طبقاً للفقرة I المذكورة أعلاه وكذلك في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بالفصل 22 ثالثاً من نفس المجلة التي تستعمل موجوداتها في الاكتتاب في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية سألغة الذكر طبقاً للتشريع المتعلق بها.

ويستوجب الانتفاع بالطرح المنصوص عليه بهذه الفقرة الاستجابة للشروط التالية :

- إرفاق التصريح السنوي بالضريبة بشهادة مسلمة من قبل المتصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية تثبت استعمال موجودات الصناديق المذكورة طبقاً لأحكام هذه الفقرة،
- عدم طلب إعادة شراء الحصص المكتتبة التي خولت الانتفاع بالطرح لمدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة استعمال الصندوق لموجوداته طبقاً لأحكام هذه الفقرة ،

- مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.

III- مع مراعاة الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح في حدود الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، المداخل أو الأرباح المكتتبة في رأس مال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية المنصوص عليها بالقانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار أو الموظفة لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية التي تلتزم باستعمال، قبل انقضاء الأجل المحدد بالفصل 21 من نفس القانون، 65% على الأقل من رأس المال المحرر و 65% على الأقل من كل مبلغ موظف لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية، من غير المتأتي من مصادر تمويل أجنبية أو من موارد من ميزانية الدولة، لاقتناء أو للاكتتاب في أسهم أوفي منابات اجتماعية أوفي رفاع قابلة للتحويل إلى أسهم طبقا للحدود والشروط المنصوص عليها بالفصل 22 من نفس القانون، جديدة الإصدار من قبل المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية المنصوص عليها بهذه المجلة بعنوان إعادة الاستثمار.

ويتم الطرح بصرف النظر عن الضريبة الدنيا المنصوص عليها أعلاه وحسب نفس الشروط في صورة التزام شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لاستعمال 75% على الأقل من رأس المال المكتتب والمحرر و 75% على الأقل من كل مبلغ موظف لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية، من غير المتأتي من مصادر تمويل أجنبية أو من موارد من ميزانية الدولة، للاكتتاب في أسهم أوفي منابات اجتماعية أوفي رفاع قابلة للتحويل إلى أسهم المذكورة أعلاه جديدة الإصدار من قبل المؤسسات المنصوص عليها بالفصلين 63 و 65 من هذه المجلة.

ولا يستوجب الشرط القاضي بأن تكون الأسهم أو المنابات الاجتماعية أو الرفاع القابلة للتحويل إلى أسهم جديدة الإصدار إذا تعلق الأمر باقتناء مساهمات في رأس مال المؤسسات التي تمنح حق الانتفاع بالامتيازات الجبائية المخصصة لعمليات الإحالة بعنوان إعادة الاستثمار.

ويستوجب الانتفاع بالطرح المنصوص عليه بهذه الفقرة الاستجابة للشروط التالية :

- إرفاق التصريح السنوي بالضريبة بشهادة تحرير رأس المال المكتتب أو دفع المبالغ مسلمة من قبل شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية وبالتزام شركة الاستثمار لاستعمال رأس المال المحرر أو المبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية طبقا لأحكام هذه الفقرة،

- إصدار أسهم جديدة،
 - عدم سحب المبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية لمدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة دفعها،
 - عدم التخفيض في رأس المال مدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة تحرير رأس المال المكتتب باستثناء حالة التخفيض لاستيعاب الخسائر،
 - مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.
- IV- يطبق الطرح المنصوص عليه بالفقرة III من هذا الفصل في نفس الحدود على المداخل أو الأرباح المكتتبه والمحرة في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بالفصل 22 مكرر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي التي تلتزم باستعمال موجوداتها طبقا للشروط المنصوص عليها بالفقرة III المذكورة أعلاه وكذلك في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بالفصل 22 ثالثا من نفس المجلة التي تستعمل 65% أو 75%، حسب الحالة، على الأقل من موجوداتها في الاكتتاب في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية سألقة الذكر.
- ويستوجب الانتفاع بالطرح المنصوص عليه بهذه الفقرة الاستجابة للشروط التالية :
- إرفاق التصريح السنوي بالضريبة بشهادة اكتتاب وتحرير الحصص مسلمة من قبل المتصرف في الصندوق وبالتزامه استعمال موجودات الصندوق طبقا لأحكام هذه الفقرة،
 - عدم طلب إعادة شراء الحصص المكتتبه التي خولت الانتفاع بالطرح لمدة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة تحريرها،
 - مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة.
- V- في صورة تفويت شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية المشار إليها بالفقرتين I وIII من هذا الفصل في المساهمات التي خولت الانتفاع بالامتيازات الجبائية أو إعادة إحالتها، يتعين عليها إعادة استعمال محصول التفويت أو إعادة الإحالة المنصوص عليه بالفصل 22 من القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار طبقا لأحكام الفقرتين المذكورتين.

كذلك وفي صورة تفويت الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المشار إليها بالفقرتين II و IV من هذا الفصل في المساهمات التي خولت الانتفاع بالامتيازات الجبائية أو إعادة إحالتها، يتعين عليها إعادة استعمال محصول التفويت أو إعادة الإحالة المنصوص عليه بالفصل 22 رابعا من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي طبقا لأحكام الفقرتين المذكورتين.

VI- تكون شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية المنصوص عليها بالفقرتين I و III من هذا الفصل مطالبة بالتضامن مع المنتفعين بالطرح كل في حدود ما انتفع به بدفع مبلغ الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة والتي لم تسدد بمقتضى أحكام الفقرتين سالفتي الذكر والخطايا المتعلقة بها في صورة عدم استعمال رأس المال المحرر والمبالغ المودعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية طبقا للشروط المنصوص عليها بنفس الفقرتين أو في صورة التخفيض في رأس مالها قبل انتهاء المدة المحددة لذلك.

ويكون متصرفو الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بالفقرتين II و IV من هذا الفصل مطالبين بالتضامن مع المنتفعين بالطرح كل في حدود ما انتفع به بدفع مبلغ الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة والتي لم تسدد بمقتضى أحكام الفقرتين سالفتي الذكر والخطايا المتعلقة بها في صورة عدم احترام شرط استعمال موجودات الصناديق طبقا للفقرتين المذكورتين أو في صورة تمكين حاملي الحصص من إعادة شراء حصصهم قبل انقضاء المدة المحددة لذلك.

الفصل 2:

(1) تضاف إلى أحكام الفصل 12 مكرر من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات فقرة VIII فيما يلي نصها:

VIII. تنتفع المؤسسات المنصوص عليها بالفصل 71 من هذه المجلة بطرح إضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاكات الآلات والمعدات والتجهيزات المخصصة للاستغلال، باستثناء السيارات السياحية من غير التي تكون الغرض الأصلي للاستغلال، المقتناة أو التي تم صنعها في إطار عمليات توسعة من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة بعنوان السنة الأولى من تاريخ الاقتناء أو الصنع أو بدء الاستعمال حسب الحالة.

(2) تعوض عبارة "المئاتية من التصدير على معنى التشريع الجبائي الجاري به العمل" الواردة بالمطبة الثانية من الفقرة الفرعية الأولى من الفقرة II من الفصل 44 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعبارة "التي تنتفع المداخل الناتجة عنها بطرح الثلثين منها طبقا لأحكام هذه المجلة".

(3) تتقح الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة II من الفصل 51 مكرر من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

وتخفض هذه النسبة إلى 10% بالنسبة إلى الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 10% على مستوى الشركاء والأعضاء طبقاً لهذه المجلة وبالنسبة إلى الأرباح الراجعة إلى الشركاء والأعضاء من الأشخاص الطبيعيين المنتفعين بطرح ثلثي المداخل طبقاً لهذه المجلة.

(4) تتقح الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة "ز" من الفقرة I من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

وتخفض هذه النسبة إلى 0.5% بالنسبة إلى المبالغ التي تتقح المداخل الناتجة عنها بطرح الثلثين منها أو التي تخضع الأرباح الناتجة عنها للضريبة على الشركات بنسبة 10% طبقاً لأحكام هذه المجلة.

(5) تعوض نسبة "20%" الواردة بالفقرة الفرعية الأولى من الفقرة I من الفصل 12 من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بنسبة "15%".

(6) تعوض نسبة "60%" الواردة بالفصل 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بنسبة "45%".

الفصل 3:

(1) تلغى وتعوض الفقرة الأولى وطالع الفقرة الثانية من الفقرة I من الفصل 11 من مجلة الأداء على القيمة المضافة بما يلي :

I. يمكن للخاضعين للأداء على القيمة المضافة الذين يمارسون نشاطاً يقتصر أو يعتمد أساساً على التصدير أو البيوعات بتوقيف العمل بالأداء، الإنتفاع بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى إقتناءاتهم المحلية من منتجات وخدمات تمنح حق الطرح طبقاً لهذه المجلة.

وتتقح المؤسسات المصدرة كلياً كما تم تعريفها بالفصل 69 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى عمليات التوريد والإقتناء المحلي للمواد والمنتجات والتجهيزات و عمليات إسداء الخدمات اللازمة لنشاطها والتي تمنح حق الطرح.

ويجب على الأشخاص المشار إليهم أعلاه بالنسبة إلى كل عملية إقتناء محلي إعداد قسيمة طلب التزوّد في نظيرين تحمل وجوبا البيانات التالية:

(2) تضاف إلى الفصل 11 من مجلة الأداء على القيمة المضافة فقرة I- (رابعا) فيما يلي نصّها:

I- (رابعا) تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عمليات التوريد والإقتناء المحلي للمواد والمنتجات وعمليات إسداء الخدمات التي تمنح حق الطرح واللازمة لإنجاز عمليات التصدير كما تمّ تعريفها بالفصل 68 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بإستثناء العمليات المنجزة من قبل التجار.

(3) يضاف إلى مجلة الأداء على القيمة المضافة فصل 13 ثالثا فيما يلي نصّه :

الفصل 13 ثالثا :

(1) تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عمليات إقتناء التجهيزات المصنوعة محليا اللازمة لإستثمارات الإحداث، المقتناة قبل الدخول طور النشاط الفعلي، في القطاعات الإقتصادية بإستثناء قطاع الإستهلاك على عين المكان والقطاع التجاري والقطاع المالي وقطاع الطاقة والمناجم ومشغلي شبكات الإتصال.

(2) تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عمليات التوريد والإقتناء المحلي للتجهيزات اللازمة للإستثمار في قطاعات التنمية الفلاحية والصناعات التقليدية والنقل الجوي والنقل البحري والنقل الدولي للبضائع عبر الطرقات ومقاومة التلوث وأنشطة المساندة كما تمّ تعريفها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وتضبط شروط وإجراءات الإنتفاع بالإمتيازات المنصوص عليها بهذا الفصل وقائمات التجهيزات المعنية بمقتضى أمر حكومي.

(4) تضاف عبارة "و13 ثالثا" بعد عبارة "13" الواردة بالفصل 6 من القانون عدد 62 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة المعلوم على الإستهلاك.

(5) تعوض عبارة "تأجيل توظيف" أينما وردت بمجلة الأداء على القيمة المضافة بعبارة "توقيف العمل" حسب السياق ومع مراعاة الاختلافات في العبارة.

الفصل 4 :

تفتح الفقرة 7.3 من الأحكام التمهيديّة لتعريفه المعاليم الديوانية الصادرة بمقتضى القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 كما تمّ تقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة كما يلي:

7.3 تشجيع الاستثمار

7.3.1 مع مراعاة أحكام الفقرتين 6 و 7.1 أعلاه، تعفى من المعاليم الديوانية، التجهيزات التي ليس لها مثيل مصنوع محليا والمنتجات والمواد الموردة المنصوص عليها بالفقرة 1 والفقرة I رابعا من الفصل II وبالفصل 13 ثالثا من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

7.3.2 تضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالفقرة 7.3.1 أعلاه وقائمت التجهيزات المعنية بمقتضى أمر حكومي.

الفصل 5 :

يضاف إلى الفقرة I من الجدول "ب" جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة عدد 18 مكرر فيما يلي نصّه :

18 مكرر) التجهيزات الموردة التي ليس لها مثيل مصنوع محليا والتجهيزات المصنوعة محليا.

وتضبط شروط وإجراءات الانتفاع بنسبة 6% وقائمت التجهيزات المعنية بمقتضى أمر حكومي.

الفصل 6:

1) يضاف إلى التعريفه الواردة بالفصل 23 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي العدد 11 مكرر في ما يلي نصّه :

مبلغ المعلوم بالدينار	نوع العقود والنقل
20 عن كل صفحة	11 مكرر. عقود نقل ملكية الأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز الإستثمارات في قطاع الفلاحة الممولة بقرض عقاري طبقا للتشريع المتعلق بالاستثمار.

2) يضاف إلى الفصل 74 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي الفقرة V في ما يلي نصّها :

يتم إرجاع معلوم التسجيل المدفوع على عقود نقل ملكية الأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز استثمار في قطاع الفلاحة على معنى التشريع المتعلق بالاستثمار، على أساس طلب يقدمه المشتري في أجل أقصاه سنة من تاريخ إجراء التسجيل وذلك شريطة إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية.

(3) يضاف إلى الفصل 25 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي العدد 7 هذا نصه:

(7) عقود وكتابات المؤسسات المصدرة كلياً، كما تم تعريفها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل، المتعلقة بنشاطها بالبلاد التونسية والخاضعة وجوباً لإجراء التسجيل.

(4) تعوض عبارة "المنتفعة بأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات" الواردة بالعدد 12 ثالثاً من التعريف الواردة بالفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي بعبارة "على معنى التشريع المتعلق بالاستثمار".

الفصل 7:

يضاف إلى أحكام الفصل 1 من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 03 أوت 1977 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ما يلي:

كما تستثنى من المساهمة في صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء، المؤسسات المصدرة كلياً على معنى التشريع الجاري به العمل والمؤسسات المنتفعة بامتيازات التنمية الجهوية طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 8:

يضاف إلى القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، فصل 29 مكرر فيما يلي نصه:

لا يستوجب الأداء على التكوين المهني على المؤسسات المصدرة كلياً على معنى التشريع الجاري به العمل والمؤسسات المنتفعة بامتيازات التنمية الجهوية.

الفصل 9 :

يضاف إلى الفصل الأول من القانون عدد 57 لسنة 2001 المؤرخ في 22 ماي 2001 المتعلق بإحداث معلوم على الطماطم المعدة للتحويل ما يلي:

وتعفى من المعلوم عمليات تصدير معجون الطماطم

الفصل 10 :

يضاف إلى الفصل 2 من المرسوم عدد 11 لسنة 1973 المؤرخ في 17 أكتوبر 1973 المتعلق بتوظيف معلوم تعويضي على الاسمنت المصادق عليه بالقانون عدد 60 لسنة 1973 المؤرخ في 19 نوفمبر 1973 ما يلي:

ولا يوظف المعلوم على الكميات المصدرة

الفصل 11 :

يضاف إلى الفصل 105 من القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 المتعلق بقانون المالية لسنة 1982 بعد عبارة "شركات الإسمنت التونسية" ما يلي:

بالسوق المحلية باستثناء التصدير

الفصل 12 :

تضاف إلى الفصل 145 من القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997 نقطة سابعة في ما يلي نصها:

(7) عقود التأمين المبرمة من قبل المؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل في إطار نشاطها

الفصل 13 :

يضاف إلى الفصل 97 من القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ما يلي:

ولا يوظف المعلوم على المنتجات التي يتم تصديرها

ملاءمة التشريع الجاري به العمل مع التشريع المتعلق بالامتيازات الجبائية

الفصل 14:

(1) تنقح أحكام الفقرة V من الفصل 39 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

V. بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات يطرح من أساس الضريبة على الدخل، ثلثي المداخيل المتأتية من الأنشطة أو المشاريع المنصوص عليها بالمطتين الأولى والخامسة من الفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 49 من هذه المجلة والتي يتم ضبطها على أساس محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات.

(2) تلغى عبارة "بالفقرة V من الفصل 39 من هذه المجلة" الواردة بالمطعة السادسة من الفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وتعوض بعبارة "بالفصل 68 من هذه المجلة".

(3) تعوّض لفظة "الفقرة" الواردة بالمطعة السادسة من الفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بلفظة "الفصل".

(4) تعوض عبارة "الفصل 39 سابعاً" الواردة بالمطتين الثانية والثالثة من الفقرة الفرعية الرابعة من الفقرة I من الفصل 11 وبالمطتين الخامسة والسادسة من العدد 17 من الفصل 38 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعبارة "الفصل 77".

(5) تعوض عبارة "الفصل 48 تاسعاً" أينما وردت بالفقرة VII رابعاً من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعبارة "الفصل 77".

(6) تلغى أحكام الفقرة I من الفصل 11 مكرّر وأحكام العدد 19 من الفصل 38 وأحكام الفقرة II من الفصل 39 رابعاً وأحكام الفقرة II من الفصل 48 رابعاً من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(7) تعوّض عبارة " في إطار الفقرتين I وII من الفصل 11 مكرر " الواردة بالفصلين 39 رابعا و48 رابعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعبارة " في إطار الفقرة II من الفصل 11 مكرر".

(8) تعوّض عبارة "بمجلة تشجيع الاستثمارات" الواردة بالمطمة الأولى من الفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 39 رابعا وبالمطمة الأولى من الفقرة الثالثة من الفقرة I من الفصل 48 رابعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعبارة "بالباب الرابع من هذه المجلة".

(9) تلغى عبارة "35% من" الواردة بالفقرة الأولى من الفقرة I من الفصل 39 رابعا وبالفقرة الأولى من الفقرة I من الفصل 48 رابعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(10) تلغى أحكام الفقرة V مكرر من الفصل 39 والفقرة VII عاشرًا مكرر من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(11) تلغى أحكام الفقرة III والفقرة III مكرر والفقرة III ثالثًا من الفصل 39 والفقرة VII مكرر والفقرة VII ثامنًا من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(12) تلغى أحكام الفقرة VI والفقرة VII والفقرة IX والفقرة XI من الفصل 39 والفقرة VII إحدى عشر والفقرة VII إثني عشر والفقرة VII خامسة عشر والفقرة VII سادسة عشر والفقرة VII سابعة عشر والفقرة VII عشرون من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(13) تلغى أحكام الفصل 39 سادسا والفصل 48 ثامنًا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(14) تلغى أحكام الفصل 39 سابعا والفصل 48 تاسعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

(15) ينقح طالع الفصل 39 خامسا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

يستوجب الانتفاع بالطرح المنصوص عليه بالفصلين 39 ثالثًا و77 من هذه المجلة علاوة على الشروط المنصوص عليها بالفصلين المذكورين، توفر الشروط التالية:

16) تلغى عبارة "بالفقرات VII ثامنا و VII إحدى عشر و VII اثنان وعشرون من الفصل 48 وبالفصل 48 تاسعا من هذه المجلة علاوة على الشروط المنصوص عليها بالفقرات المذكورة وبالفصل المذكور" الواردة بالفصل 48 سادسا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وتعوض بعبارة "بالفقرة VII اثنان وعشرون من الفصل 48 وبالفصل 77 من هذه المجلة علاوة على الشروط المنصوص عليها بالفصل المذكور وبالفقرة المذكورة".

17) تلغى أحكام الفصول من 49 مكرر إلى 49 تاسعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات المتعلقة بنظام تجميع النتائج.

18) تلغى أحكام النقطة 13 من الفصل 38 وأحكام الفصل 48 مكرر من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

19) تلغى عبارة "أو في الترفيع فيه" الواردة بالفقرة الأولى من الفصل 8 مكرر من القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بفضاءات الأنشطة الاقتصادية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

20) يضاف بعد عبارة "في صلب المؤسسة" الواردة بالفقرة الثالثة من الفصل 8 مكرر من القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بفضاءات الأنشطة الاقتصادية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ما يلي:

وبصرف النظر عن أحكام الفصل 12 من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

21) تلغى لفظة "سنة" الواردة بالمطمة الثانية من الفقرة الثالثة من الفصل 8 مكرر من القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بفضاءات الأنشطة الاقتصادية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وتعوض بعبارة "السنة الموالية لسنة"

22) يضاف إلى الفصل 8 مكرر من القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بفضاءات الأنشطة الاقتصادية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ما يلي:

تطبق أحكام الفقرة الثالثة من هذا الفصل على الأرباح المحققة إلى غاية 31 ديسمبر 2025.

23) تتفح الفقرتان الثانية والثالثة من الفصل 7 مكرر من القانون عدد 42 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالنظام المطبق على ممارسة أنشطة شركات التجارة الدولية كما يلي:

وتطبق الأحكام المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل المتعلقة بعمليات التصدير أو بالشركات المصدرة كليا على شركات التجارة الدولية حسب نوعيتها.

24) تلغى عبارة "أو الترفيع فيه" الواردة بالفقرة 1 من الفصل 5 من القانون عدد 94 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتعلق بالمؤسسات الصحية التي تسدي خدماتها لفائدة غير المقيمين.

25) تعوض عبارة "مع مراعاة" الواردة بالفقرة الأولى من الفقرة 2 من الفصل 5 من القانون عدد 94 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتعلق بالمؤسسات الصحية التي تسدي خدماتها لفائدة غير المقيمين بعبارة "بصرف النظر عن".

26) يضاف إلى الفقرة الأولى من الفقرة 2 من الفصل 5 من القانون عدد 94 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتعلق بالمؤسسات الصحية التي تسدي خدماتها لفائدة غير المقيمين ما يلي:

تطبق أحكام هذه الفقرة على الأرباح المحققة إلى غاية 31 ديسمبر 2025.

27) تعوض عبارة "بالفصل السابع من مجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 98 لسنة 2000 المؤرخ في 25 ديسمبر 2000" الواردة بالفقرة الثانية من الفقرة 2 من الفصل 5 من القانون عدد 94 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتعلق بالمؤسسات الصحية التي تسدي خدماتها لفائدة غير المقيمين بعبارة "بالفصل 73 أو 76 من مجلة الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات".

28) تلغى أحكام العدد 20 مكرر من التعريفة الواردة بالفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

29) تلغى أحكام الفقرة VII من الفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

30) تعوض عبارة "في الحالات المنصوص عليها بالعدد 20 مكرر و20 ثالثا" الواردة بالفقرة VIII من الفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي بعبارة "في الحالة المنصوص عليها بالعدد 20 ثالثا".

31) تلغى المطة الثالثة من الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة 2 من الفقرة IV من الفصل 9 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

32) يحذف العدان 29 و31 من الفقرة I من الجدول "ب مكرّر" جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة.

33) تلغى أحكام الفقرة 1 من الفصل 24 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 وذلك ابتداء من غرة جانفي 2017.

أحكام انتقالية

الفصل 15:

لا يمكن للمداخيل والأرباح المتأتية من العمليات التي لا تستجيب لمفهوم التصدير على معنى التشريع الجبائي الجاري به العمل ابتداء من غرة جانفي 2017 مواصلة الانتفاع بالامتيازات الجبائية المخولة لها لذلك.

الفصل 16:

1) تواصل المؤسسات الناشطة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ والتي انتفعت بامتيازات جبائية بعنوان المداخيل أو الأرباح المتأتية من الاستغلال طبقا لأحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2016 التي لم تستوف مدة الطرح، الانتفاع بالطرح الكلي أو الجزئي لمداخيلها أو أرباحها إلى غاية استيفاء المدة المخولة لها لذلك.

2) تخضع المداخيل والأرباح المتأتية من مشاريع السكن الجامعي الخاص، بعد استيفاء مدة الطرح الكلي المخولة لها لذلك، للتشريع الجبائي الجاري به العمل المطبق على أنشطة المساندة ابتداء من غرة جانفي 2017 والمنصوص عليه بالفصل 70 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

3) تبقى عمليات الاكتتاب في رأس مال المؤسسات وفي حصص الصناديق، التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والمبالغ الموضوعة على ذمة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية قبل غرة جانفي 2017، خاضعة للتشريع الجاري به العمل قبل التاريخ المذكور.

4) تطبق أحكام الفقرة 3 على المداخل والأرباح المعاد استثمارها صلب للمؤسسات المؤهلة للانتفاع بالامتيازات بعنوان إعادة الاستثمار المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات شريطة دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2018.

5) تبقى القيمة الزائدة المتأتية من التقويت أو من إعادة إحالة الأسهم وفي المنابات الاجتماعية المكتتبة أو المقتناة من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية لحسابها أو لحساب الغير قبل غرة جانفي 2017 والقيمة الزائدة المتأتية من التقويت أو من إعادة إحالة حصص للصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المكتتبة قبل التاريخ المذكور خاضعة للنظام الجبائي الجاري به العمل قبل التاريخ المذكور.

الفصل 17:

1) توصل المؤسسات المنجزة لعمليات استثمار في مناطق التنمية الجهوية أو في قطاعات التنمية الفلاحية المتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار قبل غرة جانفي 2017 والتي دخلت طور النشاط الفعلي قبل هذا التاريخ ولم تستوف مدة الطرح الكلي أو الجزئي للمداخل أو الأرباح المتأتية من النشاط، الانتفاع بالطرح المذكور إلى غاية استيفاء المدة المخولة لها لذلك بمقتضى أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات الجاري بها العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

2) تنتفع المؤسسات المنجزة لعمليات استثمار في المناطق أو في القطاعات المنصوص عليها بالفقرة 1 من هذا الفصل والمؤهلة للانتفاع بالامتيازات الجبائية التي تدخل حيز التطبيق ابتداء من غرة جانفي 2017، والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار قبل التاريخ المذكور والتي تدخل طور النشاط الفعلي بعد هذا التاريخ ، بالامتيازات المذكورة حسب الحدود والشروط المضبوطة لذلك.

3) تبقى عمليات الاكتتاب في رأس مال المؤسسات المتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار قبل غرة جانفي 2017 والتي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بهذا العنوان طبقا لأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات الجاري بها العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2016، خاضعة لأحكام المجلة المذكورة وذلك شريطة تحرير رأس المال المكتتب في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2017 ودخول الاستثمار المعني حيز النشاط الفعلي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2018.

4) تبقى عمليات إعادة استثمار الأرباح صلب الشركات التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بهذا العنوان طبقا لأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات الجاري بها العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2016 والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار قبل غرة جانفي 2017 ، خاضعة لأحكام المجلة المذكورة وذلك شريطة الدخول حيز النشاط الفعلي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2018.

الفصل 18:

تخضع المؤسسات الناشطة في 31 ديسمبر 2016 في قطاعات استثمارات المساندة ومقاومة التلوث للتشريع الجبائي الجاري به العمل ابتداء من غرة جانفي 2017 وذلك بالنسبة إلى المداخل أو الأرباح المحققة ابتداء من هذا التاريخ.

الفصل 19:

مع مراعاة أحكام هذا القانون، تعوض ابتداء من غرة جانفي 2017 عبارة "مجلة تشجيع الاستثمارات" و "مجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993" وكذلك الإحالات إلى فصول المجلة المذكورة أينما وردت بالنصوص الجاري بها العمل بعبارة "التشريع الجبائي الجاري به العمل" وذلك مع مراعاة الاختلافات في العبارة.

ضبط تاريخ تطبيق القانون

الفصل 20:

مع مراعاة الأحكام المخالفة الواردة بهذا القانون، تطبق أحكام هذا القانون ابتداء من غرة جانفي 2017.

شرح الأسباب

مجلس نواب الشعب الواردات
11 ماي 2016
رمز الإدارة . /...../عدد

(مشروع قانون يتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية)

تمثل الامتيازات الجبائية إحدى الآليات التي يتم اعتمادها لتحقيق الأهداف التنموية وخاصة من خلال تشجيع المستثمرين الخواص على التوجه نحو المناطق الداخلية والاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري وفي القطاعات ذات الأولوية وإعطاء دفع للتصدير.

غير أن منظومة الامتيازات الجبائية الحالية لم تثبت حدودها الاقتصادية بالنسبة إلى بعض القطاعات، على غرار الامتيازات الممنوحة لعمليات إحالة المؤسسات والامتيازات المتعلقة بالمطاعم لفائدة الطلبة ومشاريع البناء العمودية ومكاتب الإحاطة والإرشاد الجبائي وكذلك الطرح الجبائي بعنوان إعادة الاستثمار صلب المؤسسات.

ولتقييم منظومة الحوافز والامتيازات الجبائية والتعرف على مدى فاعليتها ونجاحتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، تم إنجاز بعض الدراسات التي أفررت النتائج التالية :

- عدم تحقيق الامتيازات الجبائية ذات الصيغة العامة غير المرتبطة بأولويات تنمية محددة لنتائج إيجابية في مجال دفع الاستثمار باعتبارها تسند لجميع المشاريع بصرف النظر عن طبيعتها أو نشاطها أو مكان انتصابها على غرار الامتيازات المشتركة المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات وطرح الأرباح المعاد استثمارها صلب المؤسسة،

- تعدد النصوص المتعلقة بالامتيازات الجبائية وتشتتها فمنها الواردة بمجلة تشجيع الاستثمارات ومنها منصوص عليها بالقانون الجبائي العام أو بمقتضى نصوص مختلفة مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى المستثمر وصعوبات كبرى في التطبيق علاوة على الإجراءات المطولة وتناثر التأويل،

- الاعتماد على آليات تحفيزية معقدة ومتداخلة لا تساهم في تحقيق الأهداف التنموية الأفقية كالتمية الهوية والتصدير.

وقد تم عرض نتائج الدراسات التقييمية لمنظومة الامتيازات الجبائية ومناقشتها في إطار اللجان المكلفة بمراجعة مجلة تشجيع الاستثمارات وإصلاح المنظومة الجبائية التي اعتمدت المقاربة التشاركية بين مختلف المنظمات الوطنية والهياكل المهنية والخبراء

- والجامعيين ومكونات المجتمع المدني كما تم عرضها على الاستشارات الجهوية والوطنية والتي أجمعت على ضرورة مراجعة هذه المنظومة في اتجاه :
- ترشيد الامتيازات الجبائية وتبسيطها مع التركيز على امتيازات أكثر نجاعة تترجم أوليات المرحلة القادمة.
 - تصويب الامتيازات الجبائية نحو تحقيق الأولويات الوطنية كالتنمية الجهوية والتصدير وقطاع الفلاحة والصيد البحري.
 - التقليل في عدد آليات التشجيع على الاستثمار بالاستغناء عن الامتيازات التي لم تثبت نجاعتها.
 - الإبقاء على الامتيازات الممنوحة لفائدة مختلف آليات الادخار طويل ومتوسط المدى لمالها من دور في ضمان استقرار تمويل الاستثمار، على غرار عقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال وحسابات الادخار في الأسهم وحسابات الادخار للاستثمار.
 - التخصيص على الامتيازات الجبائية ضمن القانون العام (مختلف المجالات الجبائية) في انتظار إصدار المجلة الموحدة للأداءات بما يضمن حسن التطبيق ووحدة النص الجبائي وتفاذي التعقيدات.

وعلى هذا الأساس، فإنه يقترح اعتماد منظومة جديدة للحوافز الجبائية واضحة وشفافة وبآليات مبسطة مرتبطة بتحقيق الأهداف التنموية كتشجيع التنمية الجهوية والعمل على تحقيق الأمن الغذائي من خلال التشجيع على الاستثمار في أنشطة التنمية الفلاحية ودفع التصدير وفي القطاعات ذات الأولوية بما يمكن من تعزيز القدرات التنافسية لبعض القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وإحداث مواطن الشغل خاصة لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي علاوة على تشجيع إحداث المؤسسات في قطاع الصناعات التقليدية وأنشطة المساندة (الصحة، للتعليم، الثقافة، التكوين المهني، التنشيط الشبابي....) وذلك على النحو التالي :

1. تشجيع التنمية الجهوية

اعتبارا لضعف المبادرة الخاصة بالجهات الداخلية بسبب افتقارها للبنية الأساسية وكذلك لإطار عيش ملائم لجلب المستثمرين وعملا على الارتقاء بنسبة الاستثمار الخاص بهذه الجهات ولتشجيع المؤسسات الاقتصادية على الانتصاب بالمناطق الأقل نموا وإحداث مواطن الشغل بها بما يمكن من جعلها أقطابا تنموية، يقترح منح هذه المؤسسات طرح للمداخيل والأرباح المتأثية من الاستثمارات المنجزة بمناطق التنمية الجهوية :

- كليا خلال الخمس سنوات الأولى للنشاط الفعلي بالنسبة إلى المجموعة الأولى من مناطق التنمية الجهوية،
- كليا خلال العشر سنوات الأولى للنشاط الفعلي بالنسبة إلى المجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية.

على أن تضبط قائمة الأنشطة داخل القطاعات المستثناة من الانتفاع بالطرح المذكور ومناطق التنمية الجهوية بمقتضى أمر حكومي.

ويقترح أن تشمل قائمة الأنشطة المنتفعة بهذه الامتيازات إضافة إلى الأنشطة الصناعية وأنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، عدة أنشطة أخرى خدماتية وسياحية وترفيهية على غرار المؤسسات الصحية والمؤسسات السياحية من نزل وتنشيط سياحي والمركبات الترفيهية والثقافية والرياضية والفنية ومراكز التكوين المهني والمؤسسات التعليمية وغيرها من الأنشطة التي من شأنها تحسين مناخ العيش بهذه الجهات .

كذلك ويهدف تحفيف الأعباء الحثائية للمؤسسات المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية حتى بعد انقضاء فترة الطرح الكلي للمداخيل والأرباح المتأتية من الاستغلال، يقترح :

- إسناد طرح ثلثي المداخيل المتأتية من الاستثمارات المذكورة من أساس الضريبة على الدخل ،
- إخضاع الأرباح المتأتية من الاستثمارات المذكورة للضريبة على الشركات بنسبة 10%.

كما يقترح توجيه رؤوس الأموال نحو تكوين الشركات والمساهمة في رأس مالها بمناطق التنمية الجهوية من خلال طرح المداخيل والأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس مال الشركات المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية ودون مطالبتهم بالضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرر من قانون إصدار محلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

من ناحية أخرى، وعملا على تشجيع المؤسسات المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية على الإنتداب وإحداث مواطن الشغل بهذه المناطق ، يقترح تخفيف الأعباء الجبائية الموطفة على الأجور من خلال إسنادها الإعفاء من الأداء على التكوين المهني و من المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء لفترة غير محدودة في الزمن.

2. تشجيع التنمية الفلاحية

اعتارا لأهمية الاستثمارات في أنشطة التنمية الفلاحية، يقترح منح المداخيل والأرباح المتأتية من استثمارات الإحداث في قطاع الفلاحة والصيد البحري وفي أنشطة التحويل

الأولى للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري وتكييفها وفي أنشطة الخدمات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري الطرح الكلي للمداخيل أو الأرباح المتأتية من النشاط من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة 10 سنوات الأولى للنشاط.

كما يقترح بعد انقضاء فترة الطرح الكلي للمداخيل والأرباح المتأتية من الاستغلال :

- إسناد طرح ثلثي المداخيل المتأتية من الاستثمارات المذكورة من أساس الضريبة على الدخل ،
- إخضاع الأرباح المتأتية من الاستثمارات المذكورة للضريبة على الشركات بنسبة 10%.

على أن تضبط بمقتضى أمر حكومي أنشطة التحويل الأولى للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري وتكييفها وأنشطة الخدمات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري.

كذلك، وعلى غرار الاستثمارات المنجزة بمناطق التنمية الجهوية، يقترح تمكين المساهمين في رأس مال المؤسسات التي تنجز استثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري من طرح المداخيل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس المال ودون أن تكون الضريبة الدنيا مستوجبة.

كما يقترح إسناد المؤسسات الناشطة في قطاع التنمية الفلاحية توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان عمليات التوريد أو الإقتناء المحلي للتجهيزات اللازمة لنشاطها.

و في إطار تخفيف الأعباء الموظفة على عمليات إقتناء الأراضي الفلاحية من قبل الباعثين الشبان في قطاع الفلاحة المتحصلين على قروض عقارية طبقا للتشريع الجاري به العمل ، يقترح تمكينهم من تسجيل عقود إقتناء هذه الأراضي بالمعلوم القار المحدد بـ 20 ديناراً عن كل صفحة من العقد . كما يقترح تمكين بقية الباعثين في قطاع الفلاحة من إسترجاع معالم التسجيل المدفوعة على عقود نقل ملكية الأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز استثمار في قطاع الفلاحة .

3. تشجيع التصدير

اتخذت تونس من سياسة الانفتاح الاقتصادي الخارجي أحد الخيارات الإستراتيجية في الخطة التنموية للبلاد وذلك من خلال دعم القدرات التصديرية ودعم تنافسية المنتج الوطني وبالنظر إلى الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به قطاع التصدير في دفع النمو والتنمية رغم تنامي بعض الصعوبات الظرفية خلال الفترة الأخيرة، يقترح مواصلة العمل بالنظام الجبائي التفاضلي للمداخيل والأرباح المتأتية من التصدير وبمنظومة توقيف العمل بالمعالم

والأداءات المستوجبة بعنوان مدخلات الإنتاج والخدمات والتجهيزات لفائدة المؤسسات المصدرة كليا.

هذا ولتمكين المؤسسات المصدرة كليا من تجديد أو توسعة نشاطها، يقترح منحها الطرح الكلي من قاعدة الضريبة للأرباح التي تعيد استثمارها صلبها ودون أن تكون الضريبة الدنيا مستوجبة وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2025 وكذلك، منح المستثمرين في الاكتتاب في رأس مالها الطرح الكلي للمداخيل أو للأرباح المعاد استثمارها على هذا النحو مع مراعاة الضريبة الدنيا.

بالإضافة إلى ذلك، يقترح إعفاء المؤسسات المعنية من دفع الأداء على التكوين المهني و المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء و من بقية المعاليم و المساهمات في الصناديق الخاصة في الخزينة .

كما يقترح أفراد الأرباح المتأتية من التصدير المباشر بالامتيازات الجبائية التفاضلية للتصدير مع سحبها على التصدير غير المباشر وذلك بالنسبة إلى مبيعات المؤسسات الصناعية والمؤسسات الفلاحية وعمليات المناولة في قطاع الصناعة والخدمات لفائدة المؤسسات المصدرة كليا الناشطة في نفس القطاع والخدمات اللوحستية

ويقترح استثناء من امتياز التصدير منتوجات المناجم والمفاطع وكذلك الخدمات المالية وعمليات التسويغ ومبيعات المحروقات والماء والطاقة .

4. أنشطة المساندة ومقاومة التلوث والصناعات التقليدية

باعتبار أهمية دور الصناعات التقليدية وأنشطة المساندة على غرار مؤسسات العناية بالطفولة ورعاية المسنين والتربية والتعليم والبحث العلمي ومؤسسات التكوين المهني ومؤسسات الإنتاج والصناعات الثقافية والتنشيط الشبابي والترفيه والمؤسسات الصحية والإستشفائية ومشاريع السكن الجامعي الخاص وكذلك الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات التي تختص في جمع أو تحويل أو معالجة الفضلات والنفايات في توفير إطار عيش ملائم لجلب الاستثمار الحاص وتسجيعة على الانتصاب بالمناطق الأقل نموا وإحداث مواطن الشغل بها يقترح:

- إسناد طرح من أساس الضريبة على الدخل بثلاثي المداخيل المتأتية من الاستثمارات المذكورة،

- إخضاع الأرباح المتأتية من الاستثمارات المذكورة للضريبة على الشركات بنسبة 10%.

كما يقترح إسناد المؤسسات الناشطة في هذه القطاعات ، توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان عمليات التوريد أو الإقتناء المحلي للتجهيزات اللازمة لنشاطها.

5. القطاعات ذات الأولوية

يهدف توجيه المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال نحو المساهمة في المؤسسات الناشطة في القطاعات ذات الأولوية على غرار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وصناعة مكونات السيارات والطائرات وصناعة الأدوية، يقترح تمكين المستثمرين من الطرح الكلي للمداخل أو للأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس مال المؤسسات المذكورة من قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات مع مراعاة الضريبة الدنيا على أن تضبط قائمة القطاعات ذات الأولوية بمقتضى أمر حكومي.

6. تشجيع إحداث المؤسسات

باعتبار أن المؤسسة تمثل نواة النسيج الاقتصادي والعامل الأساسي لخلق القيمة المضافة ومواطن الشغل، يقترح منح امتيازات بهدف التشجيع على إحداث المؤسسات من خلال تمكين المؤسسات جديدة الإحداث من طرح نسبة من أرباحها أو مداخلها المتأتية من الاستغلال خلال الأربع سنوات الأولى للنشاط، تحدد كما يلي :

- 100% بالنسبة إلى السنة الأولى،
- 75% بالنسبة إلى السنة الثانية ،
- 50% بالنسبة إلى السنة الثالثة ،
- 25% بالنسبة إلى السنة الرابعة.

ويقترح استثناء من الامتيازات المذكورة المؤسسات الناشطة في القطاع المالي وقطاع المحروقات والمناجم وقطاع البعث العقاري وقطاع الاستهلاك على عين المكان والقطاع التجاري ومشغلي شبكات الاتصال.

كذلك وبهدف تخفيف العبء الجبائي للمؤسسات المذكورة عند انجازها لعمليات توسعة، يقترح منحها طرح إضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاكات الآلات والمعدات والتجهيزات المخصصة للاستغلال، باستثناء السيارات السياحية من غير التي تكوّن الغرض الأصلي للاستغلال، المقتناة في إطار العمليات المذكورة من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة بعنوان السنة الأولى من تاريخ الإقتناء.

كما يقترح إسناد المؤسسات المذكورة التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 6% بعنوان توريد التجهيزات التي ليس لها مثل مصنع محليا وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان التجهيزات المصنوعة محليا المقتناة في مرحلة الإحداث.

7. ترشيد وملاءمة الامتيازات المنصوص عليها بالقانون العام

باعتبار أن عديد الامتيازات الجبائية بالقانون العام بقيت دون حدود حيث أن عمليات إحالة المؤسسات التي انتفعت بالامتيازات شملت قطاعات غير منتجة وغير محققة لقيمة مضافة وانحصرت في مؤسسات تجارية غالبا ما تعلق بصيدليات وهو ما يتنافى والغرض الذي أسدت من أحله الامتيازات ألا وهو المحافظة على ديمومة المؤسسة وعلى مواطن الشغل فيها، وأن الامتيازات المتعلقة بالمطاعم لم يتم تطبيقها باعتبارها مرتبطة بكراس شروط تضبطه الوزارة المكلفة بالقطاع لم يصدر إلى حد الآن، كما أن عدد مشاريع البناء العمودية بقي محدودا وأن مكاتب الإحاطة والإرشاد الجبائي لم تلق إقبالا مند صدور القانون المتضمن للامتياز، يقترح حذف كل الامتيازات الجبائية المتعلقة بالبيئات العمودية وبالمطاعم وبمكاتب الإحاطة والإرشاد الجبائي وبالمؤسسات المنتسبة خارج البلاد التونسية لغرض ترويج سلع وخدمات تونسية وبخيار الاكتتاب في رأس مال الشركات وبعملات الوساطة الدولية مع المحافظة فقط على الامتيازات المخولة لعمليات إحالة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية

كذلك، وفي إطار تبسيط النصوص الجبائية يقترح حذف الامتيازات الحثائية المتعلقة بإعادة الاستثمار في المؤسسات الناشطة قصرا في قطاع تركيب التجهيزات الإعلامية وفي قطاع الخدمات والهندسة الإعلامية والخدمات ذات العلاقة باعتبارها تمنح إلى عمليات إعادة الاستثمار التي تمت إلى غاية 31 ديسمبر 2004.

كما يقترح حذف نظام تجميع النتائج باعتباره لم يتم العمل به منذ إحداثه سنة 2001.

وعليه، يقترح الإبقاء ضمن مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والشرعية على الشركات على الامتيازات المخولة لـ:

- عمليات إحالة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية،
- مشاريع السكن لفائدة الطلبة ومنحها نفس النظام الجبائي المخصص لقطاعات المساندة كما تم بيانها أعلاه،
- الاستثمارات عن طريق شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية أو الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية في المؤسسات التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار كما تم بيانها أعلاه .

من ناحية أخرى، وبالتوازي مع ما تم اقتراحه أعلاه في إطار مراجعة منظومة الحوافز الحثائية، يقترح:

- التخفيض في نسبة الضريبة الدنيا المستوجبة عند الانتفاع بامتيازات جبائية والمنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرر من قانون إصدار مجلة الضريبة على

دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات من 20% إلى 15% بالنسبة إلى الشركات ومن 60% من الضريبة على الدخل المستوجبة إلى 45% بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين وذلك بهدف تشجيع المؤسسات على إعادة استثمار أرباحها وتخفيف عبئها الجبائي،

- سن أحكام انتقالية لفائدة المؤسسات الناشطة في تاريخ دخول الأحكام الجديدة حيز التنفيذ والتي انتفعت بامتيازات جبائية بعنوان المداخل أو الأرباح المتأتية من الاستغلال أو بعنوان المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها،

- ملاءمة النصوص الجاري بها العمل المتضمنة لامتيازات جبائية، ويتعلق الأمر ب:

• القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بفضاءات الأنشطة الاقتصادية،

• القانون عدد 42 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالنظام المطبق على ممارسة أنشطة شركات التجارة الدولية،

• القانون عدد 94 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتعلق بالمؤسسات الصحية التي تسدي خدماتها لفائدة غير المقيمين.

- ضبط غرة جانفي 2017 كتاريخ لدخول الأحكام الجبائية الجديدة المتعلقة بالامتيازات الجبائية حيز التطبيق أخذا بعين الاعتبار لمبدأ سنوية الضريبة .